



جودة القروض بالقطاع قوية ومدعومة باحتياطات جيدة.. وازدهار سوق العقار سيحافظ على استقرار أداء القروض المصرفية لـ 18 شهراً مقبلة

«موديز»: نظرة مستقرة للبنوك الكويتية.. بفضل التعافي الاقتصادي

- ارتفاع عائدات النفط يوفر سيولة تكبح جماح زيادة تكاليف التمويل في ظل ارتفاع الأسعار
- المصارف تفتقر إلى الإمدادات الكافية من الأوراق المالية الحكومية لغياب «الدين العام»
- البنوك لديها احتياطات خسائر قروض وفيرة مدعومة بسياسات «المركزي» الصارمة

نمو الائتمان 8,05٪ في 2021 مقارنة بـ 7,67٪ في 2020. وأشارت الوكالة إلى أن تعافي الاقتصاد الكويتي سيدعم نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وتتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الكويت بنسبة 8٪ في عام 2022، من 0,8٪ في عام 2021 بفضل ارتفاع إنتاج النفط وتحسن أسعاره. وأضافت أن تحسن المركز المالي للحكومة سيدعم الإنفاق العام، ومن شأن ذلك مصحوباً بتخفيف القيود المتعلقة بفيروس كورونا أن يعزز الاقتصاد غير النفطي حيث تنفذ البنوك معظم أعمالها، مع توقعات بأن تشهد البنوك طلباً قوياً على الائتمان من الأفراد والشركات. وافترضت الوكالة احتمالاً كبيراً جداً للحصول على الدعم الحكومي في حالة عسار البنوك، حيث لا تزال الحكومة على استعداد لدعم البنوك التي قد تواجه ضائقة مالية وستتطلب قدرتها على القيام بذلك قوية كما يتضح من تصنيف المصدر A1 مع نظرة مستقبلية مستقرة. ويدعم ضمان الإيداع الرسمي افتراض الدعم الوكالة، وتتضمن غالبية تصنيفات الودائع طويلة الأجل للبنوك ارتفاعاً بمقدار أربع درجات عن تقييمات الائتمان الأساسية.

4% نمواً بالناتج المحلي

توقعت «موديز» أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي في القطاعات غير النفطية 4٪ خلال عامي 2022 و2023، وذلك بعد نمو صحي بنسبة 5٪ في عام 2021، كما ستظل جودة القروض المحلية سليمة حيث تستأنف الشركات والأسر أنشطتها العادية بعد انحسار وباء كورونا.

تراجع القروض المتعثرة إلى 1,6%

لفتت الوكالة إلى أن القروض المتعثرة في البنوك الكويتية، كانت منخفضة بنسبة 1,6٪ في 2021، مقارنة بـ 2,2٪ في عام 2020، مشيرة إلى انتهاء برامج تأجيل سداد القروض في الكويت خلال 2021 دون أي تأثير كبير على جودة القروض المصرفية.

قوة من الناحية الائتمانية، ومبينة أن ودائع العملاء شكلت نحو 68٪ من جميع مطلوبات البنوك كما في ديسمبر 2021. وأضافت «يُبقى اعتماد البنوك فيما يتعلق بتمويل السوق ذي الحساسية العالية، رغم الزيادة الطفيفة، خاضعاً للسيطرة، فيما تشكل الأصول السائلة أكثر من 30٪ من الأصول المصرفية الملموسة في 2021 مقارنة بـ 33,1٪ في 2020، فيما بلغت احتياطات خسائر القروض من إجمالي 270,12٪ في 2021 مقارنة بـ 205,49٪. وبلغ

عائدات التكلفة، وازدادت تكاليف الخصصات أقل من المتوسط التاريخي على نحو سديد دعم الربحية فيما الضغط على هوامش الربح عالية بسبب شبكات الفروع الصغيرة». وتوقعت «موديز» أن يبقى التمويل من مواطني قوة البنوك في ظل وفرة السيولة، حيث يتم تمويل البنوك في الغالب من خلال الودائع المستقرة ذات التكلفة المنخفضة، والتي تعتبر مصدر



محمود عيسى

توقعت وكالة موديز للتصنيف الائتماني أن يبقى رأسمال البنوك الكويتية قوياً، في ضوء اتباع بنك الكويت المركزي نهجاً متحفظاً من حيث تطبيق معايير رأس المال المقررة في اتفاقية «بازل 3»، وهذا يضمن للبنوك امتلاك احتياطات رأسمالية قوية. وقالت «موديز» إن نظرتها المستقبلية المستقرة للقطاع البنكي الكويتي تعكس توقعاتها بأن الاقتصاد غير النفطي للبلاد سيواصل تعافيه، كما أن القروض في القطاع ذات جودة قوية مدعومة باحتياطات جيدة، مضيفة أن تعافي الاقتصاد وازدهار سوق العقار سيحافظان على استقرار أداء القروض على مدار الأشهر الـ 12 المقبلة.

وأضاف قسم خدمات المستثمرين بالوكالة في تقرير بعنوان «نظرة مستقبلية على النظام المصرفي في الكويت»، أن ملاءة البنوك الكويتية تعززت من خلال الاحتياطات القوية التي بلغت 270٪ من القروض المتعثرة كما في ديسمبر 2021، كما سيشكل النمو المعتدل للقروض وتوليد رأس المال الداخلي من خلال الاحتفاظ بالأرباح وعدم توزيعها دعماً لرأس مال البنوك الكويتية على مدى 12 إلى 18 شهراً المقبلة.

دخول الأصول الملموسة إلى 1,2٪ خلال فترة التوقعات، مدعوماً بتحسين هوامش الربح وانخفاض تكاليف الخصصات، كما سينعكس الضغط على هوامش الربح الصافية مع ارتفاع أسعار الفائدة، مما سيعزز قدرة البنوك في تحقيق الأرباح من خلال زيادة أسعار الفائدة على محافظها الإراضية، كما سترتفع تكاليف التمويل مع ارتفاع الأسعار ولكن بدرجة أقل بالنظر إلى وفرة السيولة في النظام على خلفية ارتفاع

من حالات التخلف عن السداد أو لصدمة قطاعية، فيما تتمتع قروض المستهلكين بحماية جيدة لأنها ممنوحة إلى حد كبير لموظفي القطاع العام ورأس مالها القوي يوفّران عال من الأمن الوظيفي وتمتلك البنوك الكويتية احتياطات مدعومة بسياسة مخصصات صارمة فرضها البنك المركزي. وتتوقع الوكالة أن تحافظ البنوك على ربحية جيدة، مع ارتفاع مؤشر صافي

ولفت «موديز» إلى أن الإنكشاف الكبير للبنوك على قطاع العقارات يشكل مخاطر ولكن الاحتياطات الوفيرة للبنوك من خسائر القروض ورأس مالها القوي يوفّران مصداً حماية، مضيفة أن ودائع البنوك ستبقى مصدراً رئيساً للتمويل وهي إحدى نقاط القوة الائتمانية للبنوك. وقالت إن التركزات الكبيرة للقروض على المقترضين الأفراد وللقطاعات، ولاسيما العقارات، تجعل البنوك عرضة لعدد صغير

وارتفعت أسعار النفط سدد عم اقتصادات الخليج وسط مخاطر التضخم

زيادة أسعار النفط سدد عم اقتصادات الخليج وسط مخاطر التضخم

6,4% نمواً متوقعاً للاقتصاد الكويتي في 2022

236,5 مليون دينار رصيد الكويت لدى «صندوق النقد»

مكمل للأصول الاحتياطية لدى البلدان الأعضاء في الصندوق، ويوزع الصندوق حقوق السحب الخاصة بين أعضائه على أساس نسب حصصهم في الصندوق. كما ارتفعت مجموع العملة الأجنبية الودائع في الخارج بنهاية شهر فبراير ليصل إلى 12,333 مليار دينار بارتفاع بلغ نسبته 1٪ مقارنة بـ 12,214 مليار دينار خلال شهر يناير الماضي. والمقصود بالودائع هنا الودائع المتاحة عند الطلب وهي الودائع المتاحة لدى البنوك المركزية الأجنبية وبنك التسويات الدولية وبنوك أخرى. كما تتكون العملة من النقود الورقية والمعدنية المتداولة من العملات الأجنبية والمستخدمه عموماً لأداء المدفوعات وتستثنى منها النقود المعدنية التذكارية.



علاء مجيد

حافظ الاحتياطي النقدي للكويت لدى صندوق النقد الدولي خلال شهر فبراير الماضي على نفس مستويات الثلاثة أشهر الماضية نوفمبر وديسمبر ويناير الماضي، وذلك عند مستوى 236,5 مليون دينار، وهو نفس المستوى القياسي الذي تحقق في شهر يوليو الماضي، وذلك بحسب بيانات بنك الكويت المركزي لشهر فبراير 2022.

وعلى صعيد سنوي، فقد زاد حجم الاحتياطات الكويتية المودعة لدى صندوق النقد الدولي بنهاية فبراير الماضي بنسبة 7,9٪، وبقيمة 17,3 مليون دينار، مقارنة بمستوياتها البالغة 219,2 مليون دينار بنهاية فبراير من عام 2021. ويتكون وضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي من شريحة الاحتياطي، أي مبالغ العملات الأجنبية التي يجوز للبلد العضو سحبها من صندوق النقد الدولي خلال مهلة وجيزة، ومديونية (بموجب اتفاقية قرض) في حساب الموارد العامة، وتكون تحت تصرف البلد العضو بما

دبي الوطني «شهدت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بداية قوية نسبياً حتى عام 2022، وقد استفادت قطاعات الهيدروكربونات من زيادة إنتاج النفط منذ بداية العام، حيث ارتفع إنتاج النفط الخام 12٪ في الربع الأول من عام 2021 للإمارات العربية المتحدة و19٪ بنفس الفترة بالنسبة للمملكة العربية السعودية». ولكن عند سؤالهم عن أكبر خطرين من المخاطر التي تواجه اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي هذا العام، قال عشرة من 12 اقتصادياً أجابوا عن سؤال إضافي إنهما ارتفاع التضخم وتباطؤ الاقتصاد العالمي، وارتفع معدل التضخم في معظم اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي في الأشهر القليلة الماضية على خلفية ارتفاع أسعار المواد الغذائية الناجم عن الحرب الروسية- الأوكرانية.



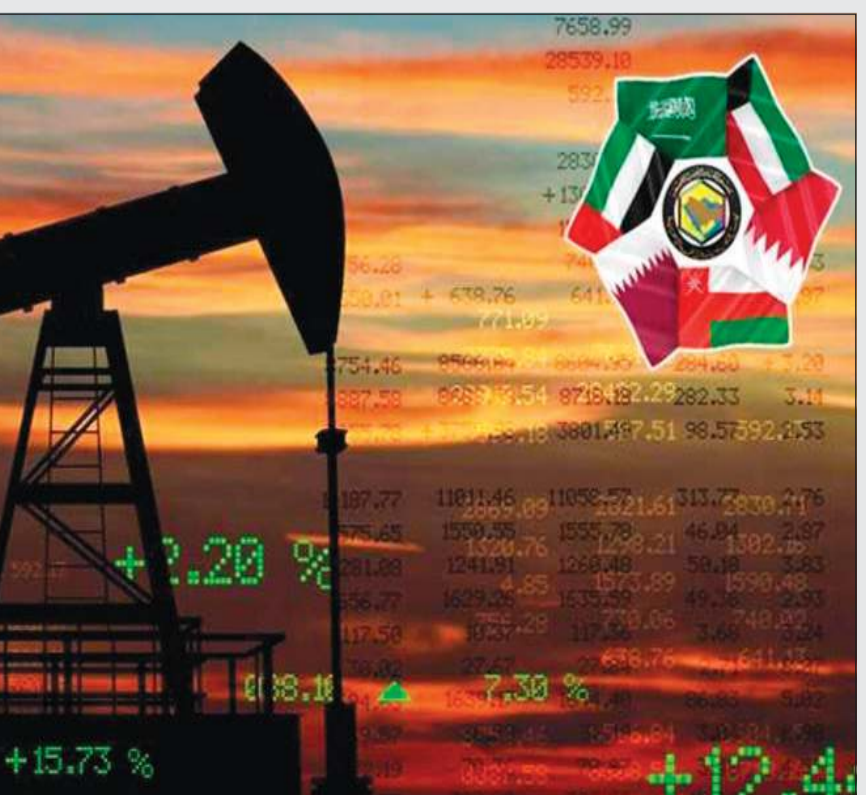
روبيرتز: خالص استطلاع أجرته «روبيرتز» لآراء خبراء اقتصاديين إلى أن النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي سيتسارع هذا العام إلى وتيرة لم يشهدها في آخر عشر سنوات، وقالوا إن ارتفاع التضخم وتباطؤ الاقتصاد العالمي هما أكبر المخاطر.

وارتفعت أسعار الخام، المحرك الرئيسي لاقتصادات الخليج، بعد أن غزت روسيا أوكرانيا في فبراير وحافظت على ارتفاعها، ما أعطى دفعة كبيرة لاقتصادات المنطقة الغنية بالنفط والغاز. وتوقع استطلاع أجرته روبرتز في الفترة من 12 إلى 22 أبريل الجاري أن يبلغ متوسط النمو الإجمالي لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الست 5,9٪ هذا العام، وهي أسرع وتيرة منذ 2012. وبالنسبة للسعودية،

أكبر اقتصاد في المنطقة ومصدر النفط الخام الرائد عالمياً، رفع حوالي 80٪ من المشاركين، أو 17 من أصل 22 مشاركا، توقعاتهم مقارنة مع الاستطلاع السابق في يناير، فقد توقعوا نمواً عند 6,3٪ في 2022 ارتفاعاً من 5,7٪ كان متوقعا قبل ثلاثة أشهر، وهو ما يعقبه تراجع إلى 3,2٪ في العام المقبل، وإذا حدث ذلك، فسيكون النمو في 2022 هو

وسط توقعات بارتفاع إنتاج «أوبيك» وزيادة متوسط سعر النفط إلى 100 دولار لـ 2022

«ميد»: 100 مليار دولار مكاسب الكويت و3 دول خليجية من الأزمة الأوكرانية



ويوما في عام 2022. وأضافت انه ما لم تضع الحرب أوزارها بسرعة، فإن أسعار النفط التي تزيد على 90 دولاراً قد تستمر حتى عام 2023، ما يعزز النمو وعائدات التصدير في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي.

وأضافت «ميد» أن السعودية هي الوحيدة من بين الدول الأربع التي توقعت عجزاً في الميزانية هذا العام، وقد تتمكن المملكة من القضاء على العجز وخفض الدين الحكومي إلى أقل من 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي. يأتي ذلك فيما يعزز الاتحاد الأوروبي خفض واردات الغاز الروسي، وهو ما يعني زيادة الطلب على مصادر أخرى، ويمكن فقط لقطر الاستفادة بشكل كبير من هذا التطور، ولكن ليس في القريب العاجل.

عائدات النفط.. تواجه ارتفاعات أسعار الغذاء خليجياً

تضمن تحليل «ميد» أن دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد على استيراد المواد الغذائية، وستتضرر من ارتفاع أسعار الحبوب الناجم عن تعطل صادرات القمح الروسية والأوكرانية، والتي تمثل نصف الإمدادات إلى عمان والسعودية، لكن زيادة عائدات تصدير الطاقة يجب أن توفر الأموال اللازمة لاحتواء ارتفاعات الأسعار على المستهلكين في دول مجلس التعاون الخليجي.

محمود عيسى

اعتبرت مجلة ميد ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات عالية جداً وتحسن الموارد النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي من المزايا التي تمتصت عن الحرب التي تدور رحاها بين روسيا وأوكرانيا. وقالت المجلة في تحليل لرئيس التحرير السابق ادموند أو سوليفان، انه بإمكان مصري النفط في دول مجلس التعاون الخليجي أن يعتبروا أنفسهم بالفعل من بين الفائزين، إذ فمن المتوقع أن يرتفع إنتاج «أوبيك» من النفط هذا العام، ومعظم الزيادة ستعود إلى الكويت وقطر والسعودية والإمارات، إذ ستنمتع تلك الدول بمكاسب غير متوقعة مرتبطة بالأزمة الأوكرانية لا تقل عن 100 مليار دولار في عام 2022، والتي يمكن أن تقترب من 10٪ من إجمالي الناتج المحلي المتوقع لها.

واستعرضت «ميد» ما نتج عن الحرب من ارتفاع سعر النفط فوق 130 دولاراً للبرميل في أوائل شهر مارس، مشيرة إلى أن هناك إجماعاً على أنه سيبلغ في المتوسط نحو 100 دولار لعام 2022، أي أعلى بنسبة 50٪ من توقعات صندوق النقد الدولي، وذلك مقارنة بأقل من 70 دولاراً في العام الماضي، ومن المتوقع أن يتباطأ الطلب، لكنه سيظل أعلى من 100 مليون برميل